هو بالقوة المحضة كما في الكرة المصمتة وكلامهم يميل تارة الى ان المراد بالابعاد تلك الامتدادات الآخذة
في الجهات على ما هو حقيقة الجسم الجسم التعليمي اعني الكمية القائمة بالجسم السارية فيه المحصورة بين السطوح
حتى ان بين السطوح الستة للجسم المربع جوهرا هو الجسم الطبيعي وعرضا ساريا فيه هو التعليمي له
ابعاد ثلثة هي اجزاؤه لا بمعنى الخطوط اذ لو كانت فيه بالفعل لكانت في جسم بالفعل وهذا غير الامتداد كلام
الذي هو الصورة الجسمية الحاصلة في كل جسم بالفعل بحيث لا يلحقه التبدل والتغير اصلا وتارة الى انها
الخطوط التي لا توجد في الكرة الساكنة الا بالقوة المحضة بخلاف المتحركة كالفلك فان المحور عندهم خط
بالفعل وتارة الى انها السطوح والخطوط التي هي النهايات حيث نفوها عن الجسم الغير المتناهي ولا
خفاء في انها ليست هي التي يتقاطع على زوايا قائمة والاظهر ان المراد بها الخطوط المتوهمة المتقاطعة
التي هي الطول والعرض والعمق وهي ليست بالفعل لا في الطبيعي ولا في التعليمي والانفصال الذي
هو ايضا بالقوة ليس معا بلا لئلا يلزم كون الجسم ليس متصلا بالفعل ولا منفصلا بالفعل بل للاتصال
الذي هو حاصل بالفعل وفرق ابن سينا بين البعد والمقدار بان البعد هو الذي يكون بين نهايتين
غير مثلا فيثبت ومن شانه ان يتوهم فيه نهايات من نوع تينك النهايتين فقد يكون بعد خطي من غير
خط وسطحي من غير سطح كما في الجسم الذي لا انفصال في داخله بالفعل فانك اذا فرضت فيه نقطتين فبينهما بعد
خطي ولا خط واذا فرضت خطين متقابلين فبينهما بعد سطحي ولا سطح وذلك البعد الخطي طول والسطحي
عرض فيظهر الفرق بين الطول والخط وبين العرض والسطح حيث يوجد الاول بدون الثاني وان
لم يوجد خط بلا طول وسطح بلا عرض قوله والمراد قبول اعتبارها اورد الامام ان الوهم يصح
فرض الابعاد الثلاثة فيه وليس بجسم فاجاب بان المراد ما يكون كذلك بحسب الوجود الخارجي كما
في قولهم الرطب ما يقبل الاشكال بسهولة ولا خفاء في انه تحقيق للمقصود بحيث لا يرد الاعتراض
بالنفس التي هي جوهر مجرد يقبل الابعاد الثلثة المتقاطعة والاقتصار الوهم خارج بقيد الجوهرية
والحاصل ان المراد صحة فرض الابعاد بحيث يتحقق الاتصاف بها وذلك في الوجود المتاصل لا غير
ومن اعتراضاته ان الهيولى جوهر يصح فرض الابعاد الثلاثة فيه غايته ان قبولها للابعاد يكون مشروطا
بقبولها للصورة الجسمية ولا يجوز ان يكون الصورة جزءا من القابل لما تقرر عندهم من انها مبدأ الفعل
والحصول دون الامكان والقبول بل الجوهر القابل هو الهيولى لا غير وجوابه ان ما اختص
الهيولى بقبوله هو الصور الجسمية لا الاعراض من الكميات والكيفيات وغيرها كيف وقد صرحوا
بانه لا حظ للهيولى من المقدار وانما ذكر الى الصورة فانها امتداد جوهري به قبول الامتدادات العرضية

١٥٣

على انه قد سبق ان المراد بالقبول ما يعم الفعل ولو لزوما ولعل هذا الاعتراض بالنسبة الى الصورة ايضا
هو جسم وكلاهم متردد الظاهر ان التعريف المذكور رسم بالخاصة للمركبة اذ على تقدير جنسية الجوهر
فالقابل للابعاد اعم منه من وجه ولا كذلك حال الفصل ولهذا اتفقوا على ان المركب من امرين بينهما عموم وخصوص
من وجه ماهيته اعتبارية وايضا تحصل حقيقة الجسمية بالابعاد المفروضة غير معقول واما التمسك بان
تركب الجسم انما هو من الهيولى والصورة لا من الجوهر وقابل الابعاد ليكون التعريف بها حدا فضعيف
لما عرفت من الفرق بين الاجزاء الخارجية والاجزاء العقلية التي من الذاتيات ونقل عن ابن سينا ما يشعر
بانه متردد في ان هذا حد او رسم وابطل الامام كونه حدا بان الجوهر لا يصلح جنسا للجسم ولا قابلية الابعاد
فصلا له اما الاول فلوجوه منها انه مفسر بالموجود لا في الموضوع والوجود زائد على الماهية لا ذاتي
لانه من المعقولات الثانية التي لا تحقق لها الا في الذهن فلا يصلح جزءا للماهية الحقيقية وعدم الاحتياج
الى الموضوع عدمي لا يصلح ذاتيا للموجود لا يقال جميع الاجناس من جميع الكليات من المعقولات الثانية
لانا نقول المنطقيات مثل الطبيعيات كالجسم والحيوان ونحو ذلك ومنها انه لو كان جنسا للجواهر
لكان تمايزها لا محالة بفصول على ما هو شان الانواع المندرجة تحت جنس فتلك الفصول اما ان تكون جواهر
فينتقل الكلام الى تمايزها ويلزم التسلسل واما ان تكون اعراضا فيلزم تقوم الجوهر بالعرض وهو باطل
لاستلزامه افتقار الجوهر الى الموضوع المحل وايضا يلزم كون العرض محمولا على الجوهر ونفسه
بحسب الوضع على ما هو شان الفصل مع النوع واما الثاني فلان معنى القابلية واستعداد القوة ونحو
ونحو ذلك من العبارات انما يتحقق للاشياء بالقياس الى الغير والانضمام ثم لا خفاء في انه من المعاني العرضية حتى الجوهرية
فينتقل الكلام الى تلك القابلية ويلزم التسلسل في الامور الموجودة المترتبة ضرورة توقف تحقق كل قابلية على قابلية
اخرى سابقة عليها وقد يمنع بطلانه لتوافق سلسلة محصورة بين حاصرين هما نفس القابلية
والمحل واجيب عن الاول بان الموجود لا في موضوع رسم لا حد فلا ضير للاجناس العالية وعدم جنسية العارض
لا يستلزم عدم جنسية المعروض وعن الثاني بان فصول كل الجواهر جواهر لا يستلزم افتقارها الى فصول اخر فصول
وانما يلزم ذلك لو كان الجوهر جنسا لها ايضا اما لو كان محمولا عرضيا كالحيوان للناطق وعن الثالث بان الفصل ليس هو لا عرضا
هو القابلية بل القابل الا على الامر الذي من شانه القبول كالناطق للانسان بمعنى الجوهر الذي من شانه النطق
اي ادراك الكليات لا الفعل نفسه لما ذكرنا ثم هو نفس الجسم لا جزء منه فكيف يكون فصلا انا نقول هو بحسب الخارج جزء
بحسب الذهن كما في سائر الفصول هذا وجوابه تحصل انه امتناع كون الجوهر جنسا او فصلا للماهية الحقيقية
قوله في المحدثة الخ ذكروا في ضبط مذاهب القوم في تحقيق حقيقة الجسم ان الجسم البسيط اعني

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)